حوار من طرف واحد

بقلم : احمد طلعت

اغلب الظن ان القوى الوطنية المصرية الآن فى واد ، والحكومة فى واد اخر .. ! !

فبالرغم من ان القوى الوطنية تتحدث عن الديمقراطية ، والحزب الوطنى الحاكم يتحدث هو الاخر عن الديمقراطية ، لكنه - فيما نرى - حديث الصم ، او حديث « الطرشان » كما يسميه الاخوة فى لبنان ..

فالقوى الوطنية تتحدث عن ديمقراطية تقوم على دستور تضعه جمعية تاسيسية تمثل مختلف التيارات السياسية ، وتمارس عملها بعيدا عن تدخل السلطة الحاكمة

دستور يطهر الأرض المصرية من حقول الالغام التى زرعها زعماء وحكومات هذه الحركة فى باطن الأرض ، لتنفجر تحت اقدام كل من يحاول تصحيح الاخطاء - والخطايا - التى مارستها الحركة المباركة ..

دستور لا يتجرأ على ان يصف الشعب بانه شعب قاصر ، يحتاج الى وصاية الحاكم ، وانما هو يعتبر الشعب صاحب كل سلطة ، وفوق كل فرد ..

دستور لا يزج بالدين فى امور السياسة ، ويجعل من القانون القائم على اساس المصالح المرسلة لاغلبية الشعب فوق كل شعارات السلفية أو الالحاد ..

دستور يقوم على الانتخاب بالنسبة « للاشخاص » ، والاستفتاء بالنسبة « للموضوعات » القومية العليا ..

دستور يؤكد على حقيقة ان المصريين متساوون فى الحقوق والواجبات ، وان أول هذه الحقوق هو حق الترشيح للمناصب العامة ، بما فى ذلك منصب رئيس الجمهورية ..

دستور لا يسمح باعلان حالة الطوارىء الا فى حالات الضرورة ، ولا تستمر يوما واحدا بعد انتهاء الضرورة ، والضرورة - وفقا للقاعدة الاصولية - تقدر فقط بقدرها ..

دستور يجعل من الديمقراطية وسيلة الشعب لتحقيق العدالة الاجتماعية ، ولا يجعل من شعارات الاشتراكية الزائفة قيدا يحد من ارادة الشعب فى التطور العلمى والمتحضر بما يتلاءم مع ظروف الوطن وامكانياته ..

دستور يعطى « منصب » رئيس الدولة كل مايستحقه من الاحترام والاكبار ، ويلزم « شخص » رئيس الدولة بالنزول على ارادة الشعب ، وبأن يكون حكما بين الاحزاب ، يقيم التوازن بينها ، ولا يتصور انه معلمها أو موجهها ..

دستور يجعل رئيس الدولة صمام الأمان ، امام تجاوز اى من السلطات الثلاث ، التنفيذية ، والتشريعية ، والقضائية ، ولا يجعل منه رئيسا للسلطات الثلاث فى آن واحد ..

صمام امان يفصل بين السلطات الثلاث ، فلا يتشح الرئيس بوشاح القضاء ، ولا يوحى للبرلمان ، او يصدر توجيهاته « الرشيدة » للحكومات ..

دستور يعيد للقضاء هيبته ، وللمجالس النيابية سلطتها وللحكومة مسئوليتها ..

هذا هو ماتقصده القوى الوطنية عندما تتحدث عن الديمقراطية ، أما الحزب الوطنى الحاكم فان الديمقراطية تعنى بالنسبة اليه اشياء اخرى ..

فالديمقراطية تعنى بالنسبة للحزب الحاكم دستورا يضمن له الاستمرار فى الحكم ، باعتباره الحزب الذى يحتكر - وحده - الحق والحقيقة ..

والديمقراطية تعنى بالنسبة للحزب الحاكم ان الشعب لايزال قاصرا وفى حاجة الى وصاية ، فلا يعطيه « الوصى » حقوقه الا « بجرعات » .

والديمقراطية تعنى بالنسبة للحزب الحاكم معارضة من حقها ان « تتكلم » وليس من حقها ان « تفعل »

احزاب من حقها ان تقدم الحلول الى الحاكم ، لكن ليس من حقها هى ان تحكم .. ! !

والديمقراطية تعنى بالنسبة للحزب الحاكم ان يتحرك قادته حركة نشيطة على الساحة الدولية - تحت الاضواء الباهرة لعدسات التصوير وبريقها - مبددين معظم وقتهم وجهدهم فى امور ليست لها اولوية من أى نوع ، واعطاء مايتبقى من وقت ومن جهد الى مشاكل الشعب فى حياته اليومية ..

ديمقراطية تتصور ان زيارة المصانع تحل المشاكل بدلا من الدراسة العلمية المتانية ، والتشريع المدروس ، والسياسة المحددة .

والديمقراطية تعنى بالنسبة للحزب الحاكم ان يضيع وقت المواطن فى البحث عن قوته اليومى ، حتى لا يجد وقتا يبحث فيه عن حريته أو حقوقه

والديمقراطية تعنى - بالنسبة للحزب الحاكم - ان تظل حالة الطوارىء معلنة ، ماداموا هم فى « دست » الحكم ، بحجة مواجهة الارهاب ، وتجار المخدرات ، وتجار العملة ، وهو بذلك يقر بعجزه عن حكم البلاد - كبقية الحكومات - فى ظل القانون العادى ..

فاذا طالب حزب بالغاء حالة الطوارىء ، واعترض عليها ، قيل له :

- « قانون الطوارىء لم يطبق ضد سياسى واحد بسبب رأيه .. فلماذا تخافونه .. »

وكأنما الاحزاب مهمتها ان تعترض على مايمسها « هى » شخصيا ،

والديمقراطية تعنى - بالنسبة للحزب الحاكم - ان تكون له اغلبية كاسحة يملك بها ان يختار شخص رئيس الجمهورية ، وان يصدر مايشاء من تشريعات ، وان يعترض على قيام مايشاء من الاحزاب وان تكون له اجهزة اعلام وصحافة يسميها « قومية » وهى فى حقيقتها اجهزة حزبية ، بل ومسرفة فى الحزبية ..

والديمقراطية تعنى - بالنسبة للحزب الحاكم - ان يدفع اعلامه للترويج لمشروعات فاشلة ، والتصفيق لانجازات وهمية ،

لذلك قلنا انه بالرغم من ان القوى الوطنية ، والحزب الحاكم يتحدثان - كلاهما - عن الديمقراطية ، الا انه حديث « الطرشان » أو هو - فى احسن الظروف - حديث من طرف واحد ..